الدواعـي الموضوعيـة والتـاريخـية

للقانون 24 /2012م

كلمة القيت في احتفالية اليوم العالمي
للمتاحف برعاية الهيئة الليبية للبحث
العلمي و وزارة الثقافة والتنمية المعرفية
ا لثلاثاء 2024/5/28

أ ° أهمية الأرشيف للـدولة الحديثـة:

انطلق الغرب في نهضته الحديثة استناداً على الأرشيف أي تراكم التجارب السابقة التي صار كل حاكم جديد يبنى على نجاحاتها ويتفادى إخفاقاتها، ومع ذلك فإن المتاحف وما تحويه من وثائق صلبة والأرشيفات وما تحويه من وثائق لينة لا تحظيان- للأسف- بالاهتمام اللازم في بلادي ليبيا وربما في بقية البلاد العربية، ويبالغ البعض في الدونية حتى يرى أن الإنفاق على المتاحف والمحفوظات (الأرشيف + المخطوطات) هو ضياع للمال والجهد العام. رغم أنه من الزم اللزوميات للدولة الحديثة وذلك للأسباب الاتية:

➢وطنياً:

الدولة الحديثة تقوم إداراتها المختلفة على الورق الذي يتزايد على مدار الساعة بالآلاف وبالملايين، ، عليه فإن المصلحة الوطنية تقتضي إنشاء دور الأرشيف لجمع وتنظيم هذا السيل المتدفق من الأوراق وجعله مفيداً لكل مناحي التنمية [1].

➢اجتماعياً:

وإذا كان الإهمال والتردد في إنشاء الأرشيف سيؤديان إلى إرباك الدولة وضياع حقوقها وحتى كيانها فإن ضياع الأرشيف وما به من وثائق سيعود بالخسران الفادح على الأفراد الذين

[1] خالد عبد الله العجري، دور المركز الوطني للوثائق في تنظيم أرشيف الجهات الحكومية باليمن، مؤتمر الأرشيف والدولة الحديثة – القاهرة- 17-2012/12/19م.

كانوا في السابق يحتفظون بوثائقهم الخاصة في خزائنهم البيتية حين كانت العلاقات التجارية والاجتماعية محدودة.

➢ ديمقراطياً:

الدولة الديمقراطية الحديثة المبنية لا يمكن أن تكون بدون أرشيف يجمع شتات وثائقها للأسباب الآتية :

1 - لان مبدأ تداول السلطة لا يستقيم بلا أرشيف.
2 - لأن أي تطور لا يجب أن يكون وليد لحظة أو أن يبني على خيالات وأحلام، وعليه يصبح الأرشيف الأداة اللازمة لأي نظام ديمقراطي يسعى لتحقيق طموحات شعبه في الرقي والتطور.

➢ حيادياً:

الوثيقة هي الشاهد الذي لا عاطفة له، لذلك صار من الشروط الرئيسية للأرشيف تأكيد الاستقلالية والحيادية بين الشعب والسلطة بحيث لا يكون مع الشعب ضد الدولة ولا مع الدولة ضد الشعب.

➢ تاريخياً:

الدراسة التاريخية الحديثة لم تعد تعتمد على الرواية الشفوية والحوليات والمصادر الأدبية فقط، بل وأيضاً والأهم على الوثائق التاريخية التي تساعد على الموضوعية والمنهجية الحديثة لعلم التاريخ.

➢ علمياً:

الأرشيف، وما يضمه من الوثائق، سيزيد من إمكانيات الإبداع لدى الأفراد والجماعات، لأن المحفوظات عبارة عن تراكم معرفي يمكِّن المخترعين والباحثين والسياسيين وغيرهم من الرجوع إليه والبناء عليه مما يساعد ملكة التطوير والإبداع.

➢ عدلياً:

الوثائق الأرشيفية ستجعل المسؤول يدرك بأن كل ما يوقع عليه محفوظٌ ليساعد في المراجعة والمحاسبة عند الضرورة.

- **سياسيا:**

يزدهر الأرشيف في البلدان التي يسودها احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، في مثل هذه البلدان يساعد الأرشيف في تخطي العديد من الأزمات السياسية الناتجة عن الصراعات الدينية أو المذهبية أو الإقليمية أو القبلية، وذلك عن طريق المكاشفة والرجوع إلى كل النزاعات والصراعات والحروب السابقة والاتفاقات والتحالفات القبلية والصفية والجهوية المحفوظة بالأرشيف واستنباط الجوانب الإيجابية فيها .

- **اقتصاديا:**

الماضي هو مرجعية المستقبل، لهذا فإن الأرشيف وما يضمه من وثائق ماضوية سيفيد التخطيط المستقبلي لليبيا وغيرها لأنه سيوفر السوابق للمقارنة واتخاذ القرار الصائب بدل البدايات الجديدة في كل مرة.

- **إعلاميا:**

الأرشيف سيتيح فرصة الدفاع الموثق عن الوطن، وذلك بوجود مخزن للوثائق يمكن الرجوع إلى محفوظاته واستجلاء الحقيقة الموثقة .

- **سياحيا:**

الأرشيف وما يحتويه من وثائق سيجعل الأستاذ والباحث والمهتم العالمي يسافر إلى ليبيا مثلاً لا إلى تركيا أو إيطاليا أو غيرهما بحثا عن الأرشيف الليبي.

لهذه الأسباب مجتمعة جاءت بدايات الأرشيف الليبي متلازمة مع بدايات الدولة الحديثة في ليبيا أي منذ العهد العثماني الأول ، والقرماني، والعهد العثماني الثاني وفي 1928م اصدر الوالي الإيطالي قراراً بإنشاء الأرشيف الليبي. وفي 1977م تأسس المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية وفق قرارات حكومية تدرجت توسعاً والزامية الى أن أصدر المجلس الوطني

الانتقالي القانون 2012/24، معطياً ليبيا ولأول مرة في تاريخها قانوناً متكاملاً للأرشيف الليبي والمخطوطات والدراسات التاريخية .

وبه تحولت ليبيا من القرارات المتدبدبة الى الزامية القانون 2012/24.

*ويتكون القانون من عشرة (10) فصول يضم 62 مادة موزعة كالتالي:

ر.م	الفصــول	عدد المواد
1-	الفصل الأول: في الأحكام العامة	2
2-	الفصل الثاني: في إدارة المركز	12
3-	الفصل الثالث: في الوثائق وحفظها	13
4-	الفصل الرابع : الوثائق التاريخية	6
5-	الفصل الخامس: المخطوطات	9
6-	الفصل السادس: في الوثائق الخاصة	2
7-	الفصل السابع: في الاطلاع على المحفوظات	8
8-	الفصل الثامن : في التخلص من الوثائق وإدخال تعديلات عليها	4
9-	الفصل التاسع: العقوبات	3
10-	الفصل العاشر: أحكام انتقالية وختامية	3

وبتاريخ 2012/7/22م أصدر مجلس الوزراء الليبي القرار رقم (323) باللائحة التنفيذية للقانون 2012/24 م، وتضم سبع عشرة مادة.

وفي 2013/1/30م أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (38) بتشكيل مجلس إدارة المركز، وفي 2013/5/11م أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (2013/522) باعتماد اللوائح المنظمة لعمل المركز وهي على النحو التالي :

1- لائحة التنظيم الداخلي.

2- لائحة تنظيم عمل المستشارين والخبراء بالمركز.

3- لائحة النظام المحاسبي.

4- لائحة النظام الداخلي للمشتريات والعقود.

5- لائحة تنظيم المخازن ودفاترها وسجلاتها، والإجراءات التنفيذية للتصرف في أصول المركز.

6- لائحة المكافآت والمهايا وسلف الموظفين .

وبناءاً على قرار مجلس الوزراء رقم (522/ 2013) المشار إليه، يتكون التنظيم الداخلي للمركز من التقسيمات التالية:

أولاً:

1- مجلس الإدارة.

2- اللجنة الاستشارية.

3- اللجنة الدائمة للخبراء.

ثانياً: الإدارات والمكاتب وتتكون من:

1- إدارة الأرشيف.

2- إدارة المخطوطات .

3- إدارة البحوث والدراسات

4- إدارة الشؤون الإدارية والمالية.

5- إدارة الشؤون القانونية.

6- مكتب المراجعة الداخلية.

7- مكتب السكرتارية.

ويضم المركز الآن أكثر من ثلاثين مليون[2] مادة وثائقية عن تاريخ ليبيا مكتوبة ومسموعة ومرئية قدرت عددياً وموضوعياً بالآتي:

و.ر	البند	اللغة	الحجم (تقديري)
1-	الأرشيف الجاري	العربية	15 مليون وثيقة قابلة للزيادة
2-	الوثائق التاريخية	متنوعة	5 ملايين وثيقة
3-	المخطوطات	العربية	10.000 مخطوط
4-	صور فوتوغرافية	صور	120.000 صورة
5-	الرواية الشفوية	العربية	10.000 شريط تضم أكثر من 15 ألف رواية
6-	الخرائط التاريخية	متنوعة	16.000 خريطة
7-	الاستبيانات التاريخية	العربية	150.000 استمارة
8-	الكتب والصحف والدوريات والأطالس والنشرات وغيرها.	متنوعة	ما بين 450.000 كتاب ودورية وصحيفة)

،،،،،،،،،،،،،،،،

((أ.د. محمـــد الطاهـــر الجـــاري))

رئيس مجلـس إدارة المركز

[2] هذا الرقم ضئيل جداً مقارنة بمصر التي يمتد أرشيفها مسافة 8كم ، والسودان وتونس وسوريا المقدر بمسافة تتراوح ما بين 4 و5 كم (المنصف الفخفاخ 1990، ص 72)، حول بدايات الجهد العلمي للمركز اقرأ عمار جحيدر الخدمات التوثيقية والبحث الأرشيفي في ليبيا ومركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية نموذجاً، مجلة عربيك ، بحوث مؤتمر أدوات البحث التاريخي ، القاهرة من 6-8 / مايو/ 2000، المجلس الدولي للأرشيف الفرع العربي؛ المبروك علي الساعدى، الرواية الشفوية كمصدر للتاريخ ومركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، مجلة عربيك ، بحوث مؤتمر أدوات البحث التاريخي ، القاهرة ، 6-8/مايو/2000م، المجلس الدولي للأرشيف الفرع العربي.